

Distr.: General
18 July 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية، وطبقاً للفقرة ٢٢ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، أتشرف بأن أحيل طياً
تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأكون ممتناً إذا ما تم استرعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وضميمتها
ومن ثم إصدارهما بوصفهما من وثائق المجلس.

(توقيع) عبد الله بعلي

رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار

١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

مرفق

رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة من رئيس فريق الخبراء المعني
بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٥٩٦ (٢٠٠٥)

باسم أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أتشرف بأن أحيل
طياً تقرير فريق الخبراء عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥).

(توقيع) إبراهيم ديجين كا (الرئيس)

كاثي لين أوستين

إنريكو جاريش

عبدولي كيسوكو

جان لوك غاليه

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	١١-١	موجز
٧	١٨-١٢	أولا - مقدمة
٨	٢٣-١٩	ثانيا - المنهجية
٩	٢٨-٢٤	ثالثا - معلومات أساسية
١١	٥٧-٢٩	رابعا - عدم الامتثال ونطاق المشكلة
١١	٤٢-٢٩	ألف - إيتوري: الاتجاهات والشواغل
١٥	٤٧-٤٣	باء - توحيد الدراسات الإفرادية والقضايا المعلقة
١٧	٥٧-٤٨	جيم - التنفيذ
٢٠	٧٥-٥٨	خامسا - القضايا المتصلة بالجمارك والهجرة
٢٠	٦٢-٥٨	ألف - التطورات والتنفيذ
٢١	٧٥-٦٣	باء - إقليم أرو وشبكات عبور الحدود
٢٥	٨٨-٧٦	سادسا - القضايا المالية التي تؤثر على السلم والأمن في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٥	٧٧-٧٦	ألف - اغتصاب التجارة المشروعة
٢٥	٨٠-٧٨	باء - مناخ الإفلات من العقاب
٢٧	٨٦-٨١	جيم - الأزمات القائمة فيما يتعلق بأوغندا ورواندا
٣٠	٨٨-٨٧	دال - المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي
٣١	١٠٩-٨٩	سابعا - الطيران المدني
٣١	٩١-٨٩	ألف - عام
٣١	٩٤-٩٢	باء - الحوادث موضع الاشتباه
٣٢	٩٩-٩٥	جيم - السلبات العائدة إلى عدم بسط سلطة الدولة
٣٣	١٠٣-١٠٠	دال - تقارير التنفيذ

٣٤	١٠٥-١٠٤	 التعاون الإقليمي	هاء -
٣٥	١٠٩-١٠٦	 التعاون الثنائي	واو -
٣٦	١١٤-١١٠	 الملاحظات والتوصيات	ثامنا -
٣٦	١١٣-١١٠	 الملاحظات	ألف -
٣٦	١١٤	 التوصيات	باء -

موجز

- ١ - أدى قصر مدة ولاية الفريق إلى أن اضطر فريق الخبراء إلى التركيز فقط على عدد محدود من المسائل. فلم يتمكن الفريق من جمع قرائن دامغة عن ارتكاب انتهاكات جديدة لحظر الأسلحة برغم ما بدأه من تحقيق في شحنة مشتبه بها لمواد مزدوجة الاستخدام تعبر الحدود بين زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٢ - وما زال الفريق يتلقى تقارير عن استمرار تدفقات الأسلحة وعن الأنشطة المستمرة للجماعات المسلحة غير الشرعية سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في الدول المجاورة. على أنه لم يتمكن من إجراء تحقيق بشأن الطرائق المحددة المتبعة من أجل اكتساب ونقل وتحويل وتمويل هذه الأسلحة والأنشطة المرتبطة بها أو شراء المواد العسكرية ذات الصلة.
- ٣ - وما زالت الحدود بين إيتوري وأوغندا معرضة للاختراق. مما يتعين معه مواصلة التحقيق في الدرجة التي تتلقى بها الجماعات المسلحة دعماً لوجيستياً وشحنات من الأسلحة عبر الحدود. كما أن قصور السيطرة على المجال الجوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومهابط الطائرات في إيتوري، فضلاً عن الطريقة التي يتربح من خلالها منتهكو حظر الأسلحة من هذه العمليات تقتضي تحقيقاً مستمراً.
- ٤ - وتعكف الحكومة الانتقالية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إعادة بسط سلطتها على الحدود وخاصة في مقاطعة إيتوري ويشهد بذلك تعيين موظفين يبلغ عددهم ٢٧ تابعين لمكتب الجمارك ورسوم الإنتاج من أجل مراقبة الحدود عند المعابر الحدودية المحورية مع أوغندا. ومع ذلك فأثناء تفقد الفريق معابر حدود إيتوري في منطقتي آرو وأريوارا، وجد الفريق أن سلطة الحكومة ضعيفة بسبب الوجود الطاغى لشبكات تجارية غير مشروعة ترتبط بعلاقات مع فصائل المنشقين في جماعة إيتوري المسلحة.
- ٥ - هذه الرقابة الضعيفة على الحدود تتيح قيام تحالفات تعود بأرباح طائلة بين قادة الجماعات المسلحة وبين رجال الأعمال المدعومين الضمائر فضلاً عن تحويل الثروات لتمويل الأسلحة التي يستخدمونها في أنشطتهم وجهودهم المبذولة لزعة الاستقرار على صعيد شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما وجد الفريق على سبيل المثال أن التجار المرتبطين باتحاد شركات الكونغو في منطقة آرو يستخدمون نفوذهم لإدامة مناخ من اللاشرعية يتيح لهم الإبقاء على الهياكل الأساسية المطلوبة لدعم الأطراف التي يسري عليها قرار حظر الأسلحة.

٦ - ولدى الفريق معلومات بشأن عدد من قادة جماعة إيتوري المسلحة ومنهم من وقع في قبضة الحكومة الانتقالية في كينشاسا ومنهم من وافق على المشاركة في عملية نزع الأسلحة وإعادة الدمج المجتمعي. وقد أجرى الفريق مقابلات مع عدد من هؤلاء الأفراد وبخاصة جيروم كاكوافو الزعيم السابق للقوات المسلحة للشعب الكونغولي، وإن كان الفريق غير مقتنع بأن ولاءه المحدد للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولاء حقيقي. كما أن القرائن التي جمعها الفريق تشير بقوة إلى أن جيروم ما زال يسيطر على شبكات الابتزاز التابعة له في منطقة إيتوري والتي استخدمها لمراكمة ثرواته الطائلة.

٧ - وفيما تلقى الفريق مساعدات مُرضية من جانب الحكومات المعنية في إطار تحقيقاته في عمليات الطيران المدني، فهو يخلص إلى أن الإشراف على هذه العمليات من جانب سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال عند مستوى منخفض بصورة غير مقبولة، وإن كانت معايير وكالتي الطيران المدني في أوغندا ورواندا تبدو مقبولة أكثر بالنسبة للفريق.

٨ - وقد جرى تفاعل الفريق مع حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا ضمن مناخ من تعزيز التعاون والثقة. ونظرا لضيق الوقت الذي استغرقته ولاية الفريق، لم يُتاح للحكومة الانتقالية فرصة كافية لكي تلي بصورة كاملة طلبات الفريق من المعلومات.

٩ - وفيما عُقدت اجتماعات مع حكومة أوغندا بروح تعاونية، لم يتم تلبية عدد من طلبات المعلومات التي قدمها الفريق ومن ثم فقد ساورتها الدهشة عندما علم خلال اجتماعه الأول في كمبالا أن الحكومة لم تكن قد تلقت مذكراته الشفوية ولا الاستبيانات المرفقة بها رغم أنه تم إرسالها إلى الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة يوم ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٠ - ورغم أن الاجتماعات مع مسؤولين من حكومة رواندا قد جرت ضمن إطار إيجابي وبروح من الانفتاح، إلا أن الفريق رفض محاولات بذلتها الحكومة لكي تضم ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة إلى اجتماعاته. وباستثناء مجال الطيران المدني، لم يزود الفريق إلا بالندر اليسير من المعلومات الأخرى التي كان قد طلبها.

١١ - وطبقا للفقرة ٢٨ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٦ من القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، تدارس الفريق الوسائل المالية التي تشكل مصدر استمرار الأطراف الخاضعة للحظر. بما في ذلك الإيرادات المتولدة عن تجارة المعادن النفيسة. وبهذا استعرض جميع الإحصاءات المقدمة من الحكومات الثلاث بشأن إنتاج المعادن النفيسة واستيرادها أو تصديرها واتضح له وجود أوجه من التضارب الملموسة. وبالتعاون مع السلطات الإقليمية

والمتعددة الأطراف، يسعى الفريق إلى مواصلة التحقيق في الأمر التماسا للسبل الكفيلة بمعالجة هذه المشاكل.

أولا - مقدمة

١٢ - فُرض حظر على الأسلحة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) لفترة أولية قوامها ١٢ شهراً. ثم جدد قرار المجلس ١٥٥٢ (٢٠٠٤) حظر الأسلحة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في ضوء عدم امتثال الأطراف لأحكام القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣).

١٣ - واستناداً إلى التوصيات التي صاغها الفريق في تقريره الثاني، أصدر مجلس الأمن في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) الذي يعزز إلى حد كبير آلية الرصد ولا سيما في مجال الطيران المدني والجمارك. وقد عمد القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) إلى توسيع نطاق الحظر ليشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرها وساعد على إيضاح الاستثناءات من الحظر.

١٤ - وما زالت سارية المهام التي ينبغي أن يضطلع بها فريق الخبراء، على نحو ما عددها الفقرة ١٠ من القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). كما أن الفقرة ٣ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) تطلب إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الخبراء مواصلة تركيز أنشطتهما في مجال الرصد في شمال وجنوب كيفو وفي إيتوري. وتؤكد الفقرة ١ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) من جديد أهمية الولاية التي كلف الفريق على أساسها بالتحقيق في تمويل الأنشطة العسكرية أو في المساعدة المالية المتصلة بتلك الأنشطة.

١٥ - ويؤكد قرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥) من جديد على التدابير المنشأة بواسطة الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) ولكنه يوسع نطاق انطباقها لتسري على أي طرف مستفيد في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما وحدات الشرطة والجيش في جمهورية الكونغو التي أُنجزت عملية إدماجها، وتلك التي تعمل تحت إمرة هيئة الأركان العامة الموحدة أو الوحدات التي تعمل خارج مقاطعات كيفو وإقليم إيتوري والوحدات الأخرى التي ما زالت تنفذ عملية الاندماج فهي مستثناة من تلك التدابير. وما زالت البعثة مستثناة من الحظر فيما ينطبق الاستثناء كذلك على لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة التي يقصد بها حصراً إلى تلبية الأغراض الإنسانية أو الحماائية.

١٦ - وفي ضوء ما سبق، طلب مجلس الأمن تعزيز الفريق بخبير مالي. وفي رسالته المؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ أحاط الأمين العام رئيس مجلس الأمن علماً بتشكيل فريق الخبراء تحت

رئاسة السفير إبراهيم ديجين كا (السنغال)، كما يتألف الفريق من كاثي لين أوستين وهي خبير في الاتجار بالأسلحة (الولايات المتحدة الأمريكية) وأنريكو جاريش الخبير المالي (سويسرا) وعبدولي كيسوكو خبير الطيران المدني (مالي) وجان لوك غاليه خبير الجمارك (فرنسا).

١٧ - وقُدمت مساعدة للفريق من جانب ألكسندر روز، موظف الشؤون السياسية ومن جانب استشاري هو دافيد هوكسفورد.

١٨ - ويود الفريق أن يشكر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالذات ويليام لاسي سوينغ الممثل الخاص للأمين العام على الدعم الذي تلقاه الفريق سواء من ناحية المعلومات أو المسائل اللوجيستية. وما زال الفريق ينظر بعين التقدير إلى تعاونه مع البعثة مرحبا بما تم مؤخرا في نطاق البعثة من إنشاء خلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة لتقوم بدور طرف أساسي محاور. وقامت البعثة، بوصفها شريكا في آلية الرصد الثلاثية، بتزويد الفريق ببيانات أساسية مفيدة، فضلا عن تقرير ما زالت تعكف يوميا على إصداره بشأن حظر الأسلحة. ويرى الفريق أن المعلومات التي جمعتها البعثة فيما يتعلق بحركة الطيران في المطارات الرئيسية والأرقام المسلسلة للأسلحة التي تم جمعها أو تسليمها، تنسم بقيمة فريدة في إطار نهوض البعثة بولايتها.

ثانياً - المنهجية

١٩ - في ضوء الوقت القصير الذي أُتيح لكي ينهض الفريق بولايته، تقرر بالتشاور مع لجنة الجزاءات أن يقوم بدمج عدد محدود من الدراسات الإفرادية التي نوقشت في تقاريره السابقة مع مواصلة التركيز على عملية تحديد الذين انتهكوا حظر الأسلحة والذين اتضح أنهم أعانواهم على ذلك بما يتيح اتخاذ تدابير في المستقبل من جانب مجلس الأمن. بما في ذلك المنع من السفر وتجميد الأرصدة. ومن ثم فقد ركز الفريق على الكيانات المسؤولة عما جرى في الماضي من انتهاكات لحظر الأسلحة والتي ما برحت تقوم بدور في زعزعة الاستقرار فضلا عن الضلوع في أنشطة واسعة النطاق لارتكاب انتهاكات في المستقبل. وفي هذا الصدد قد لا تصلح الجزاءات المستهدفة لأداء دور رادع وحسب بل أنها تساعد كذلك على هئية بيئة مفضية إلى بسط سيطرة الدولة وتفكيك الشبكات التي لا تمتثل لقرارات الأمم المتحدة.

٢٠ - كذلك ففي ضوء المدة الزمنية القصيرة، لم يستطع الفريق سوى تخصيص خمسة أسابيع للتحقيقات الميدانية مما أدى إلى اقتصار قدرته على إجراء بحوث مبدئية لمدة أسبوع في كل من كينشاسا وكمبالا ومقاطعة إيتوري وكيغالي. وتم كذلك إجراء بعض البحوث الأولية في لندن ومباسا ولومباشي ودي. واختار الفريق أن يعطي الأولوية للتفاعل مع

الحكومات وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا ومع البعثات الدبلوماسية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والكيانات التجارية وغيرها من المصادر الأولية المهمة.

٢١ - وبالإضافة إلى توحيد القضايا المتصلة بالانتهاكات السابقة وبعملية التحديد، تحقق الفريق من تنفيذ التدابير التي أمر بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبخاصة في مجال إصلاح قطاع الأمن والطيران المدني والجمارك والرقابة على الحدود. وبفضل إضافة خبير مالي، أتيح للفريق مزيد من الفهم للشبكات التجارية وبخاصة في مجال تجارة الذهب التي تربط بين الجماعة المسلحة في إيتوري ورجال الأعمال المحليين وبين الأسواق الخارجية.

٢٢ - وخلال ولايته أرسل الفريق 'مذكرات شفوية' يطلب فيها اجتماعات مع حكومات رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لكلتيهما) وأوغندا (بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥) ومعلومات من جانبه أرفق بها، على غرار الطلبات السابقة استبيانات شاملة وتفصيلية. وما زال الفريق يسعى إلى حوار أكثر فعالية وانفتاحاً مع الدول، كما ينوه بما استجد من التطورات الإيجابية في هذا الشأن. وفي إطار جهوده لضمان سير العملية في إطار سليم، زار الفريق عواصم تلك البلدان الثلاثة وعقد اجتماعات متعددة مع ممثلي حكومة كل منها.

٢٣ - وعلى نحو ما سبق في الماضي، سعى الفريق إلى أن يلي أرفع معيار في القرائن المتاحة لهيئة غير قضائية فأجرى مقابلات مع الواردة أسماؤهم في التقرير باستثناء الحالات التي لم يتمكن فيها من ذلك لأسباب أمنية.

ثالثاً - معلومات أساسية

٢٤ - برغم التأخيرات التي وقعت في العملية الانتخابية، فقد عانت فترة الانتقال، على السطح، من عدد قليل من الاضطرابات العسكرية والأمنية منذ بداية العام بالمقارنة مع ما شهدته الفترة نفسها منذ عام مضى. ومع ذلك فلدى وصول الفريق إلى كينشاسا، كانت الحالة السياسية في البلاد متوترة نسبياً وبخاصة في ضوء احتجاجات حزب معارض على تمديد فترة الانتقال. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥ وافقت الجمعية الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مشروع الدستور ومن المتوقع المصادقة عليه في انتخاب شعبي. ويرسي اعتماد الدستور وقانون الانتخابات الإطار الذي تتم ضمنه الانتخابات المقبلة. هذا ويرى الفريق أن نجاح العمليتين الانتخابية والسياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم في دمج الجيش وإجراء المزيد من الإصلاحات في قطاع الأمن. ولهذا السبب يرى الفريق أنه خلال الفترة

الفاصلة، ينبغي أن يتحلى المجتمع الدولي باليقظة باعتبار أن عناصر مختلفة داخل الحكومة الانتقالية وخارجها قد تواصل من جانبها تكديس الأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية من أجل خدمة مصالحها الخاصة. وللسبب نفسه يتصور الفريق أن الحاجة الماسة تدعو إلى مواصلة عملية الرصد بدون انقطاع لانتهاكات حظر الأسلحة على الأقل حتى انتهاء الانتخابات الرئاسية.

٢٥ - ولقد تغيرت الحالة الأمنية في إيتوري تغيرا ملحوظا على مدار الأشهر الستة السابقة. كما تم تفكيك مخيمات الميليشيا مع تعزيز عمليات التطويق والبحث. وأدى ذلك إلى أن شمل برنامج نزع الأسلحة وإعادة الدمج المجتمعي نحو ١٥ ٥٠٠ من مقاتلي جماعة إيتوري المسلحة بعيدا عن التمرد المباشر فبدأوا يتخذون طريقهم إلى الحياة المدنية أو الانخراط في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم بالفعل إدماج بعض القادة السابقين لجماعات إيتوري المسلحة ضمن صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما ينتظر عدد آخر تعيينهم في مناصب كبيرة وإلا بقوا رهن الاعتقال لدى الحكومة الانتقالية.

٢٦ - وتم الآن تفعيل الآليات الإقليمية لبناء الثقة في مجال السلم والأمن بما في ذلك اللجنة الثلاثية، وآلية التحقق المشتركة، مما يسهم حاليا في تحسين العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجارتها إلى الشرق وهما أوغندا ورواندا.

٢٧ - على أن هذه التطورات، برغم إيجابيتها، ينبغي النظر إليها في ضوء خلفية من منجزات أقل قدرا. فالدمج العملي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية نزع الأسلحة وتسريح القوات والدمج بين صفوف الكونغوليين ما زالت بطيئة بصورة منذرة بالخطر. كما تتدهور الروح المهنية لبعض الوحدات المدججة مؤخرا نظرا لغياب الدعم اللوجستي وعدم انتظام دفع المرتبات. وما زال الاضطراب يحفّ مستقبل عملية نزع الأسلحة وتسريح القوات والدمج الطوعية في مناطق كيفو فضلا عن أن التفاؤل الذي كان قد تولد مبدئيا بعد إعلان روما المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ لم يسفر عن العودة السلمية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى رواندا ذاتها على النحو الذي كان مأمولا ضمن نطاق واسع.

٢٨ - وفي إيتوري، ورغم نجاح عملية نزع السلاح والدمج المجتمعي، يدعى بأن جماعة كبيرة من أكثر المنشقين تشددا شكلت تحالفات جديدة من واقع الهياكل السابقة لجماعة إيتوري المسلحة. وقد شن هؤلاء المنشقون عمليات عسكرية ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة ووحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسكان المدنيين. وطبقا لتلك

الادعاءات، تؤوي البلدان المجاورة قادة وحلفاء ينتمون إلى جماعة إيتوري المسلحة وتتغاضى عن عقد الاجتماعات أو إجراءات التدريب فوق أرضها. وهذه الادعاءات ما زالت تؤدي إلى تعميق مشاعر عدم الثقة في المنطقة ولم يستطع الفريق أن يحقق بصورة مستقلة في صحة تلك الادعاءات.

رابعاً - عدم الامتثال ونطاق المشكلة

ألف - إيتوري: الاتجاهات والشواغل

حالة جديدة

٢٩ - كثيراً ما عمّد زعماء جماعة إيتوري المسلحة إلى النكوص عن الالتزامات التي سبق وتعهدوا بها بشأن وقف العمليات العسكرية انتهاكاً للحظر المفروض. وعلى سبيل المثال فإن جماعات إيتوري المسلحة الرئيسية ومنها القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الديمقراطي وحزب وحدة الكونغو وسلامة أراضيها وجبهة المقاومة الوطنية في إيتوري وجبهة الوطنيين والوحدويين، والقوات الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو، واتحاد الوطنيين الكونغوليين، واتحاد الوطنيين الكونغوليين - كيسيمبو، كل هذه الجماعات واصلت أنشطتها العسكرية بعد توقيعها على وثيقة كينشاسا للالتزام المؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ التي ألزمتهم بعملية الانتقال ونزع الأسلحة وإعادة الدمج المجتمعي. وبرغم صدور مرسوم ١١ كانون الأول/ديسمبر الذي أدمج قادة ميليشيات إيتوري ضمن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فقد واصلت كل من القوات المسلحة للشعب الكونغولي واتحاد الوطنيين الكونغوليين مقاطعة عملية نزع الأسلحة والاندماج المجتمعي بينما واصلت جماعات إيتوري المسلحة عملياتها العسكرية التي أدت إلى وقوع خسائر جسيمة في الأرواح بين المدنيين فضلاً عن خسائر بشرية وقعت بين صفوف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

٣٠ - وفي مواجهة تشدد جماعات إيتوري المسلحة، اتخذت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية موقفاً أكثر حزماً إزاءها، ومارست مزيداً من الضغط على الحكومة الانتقالية لكي تتصرف بحزم في هذا الصدد. وتم القبض على العديد من قادة الجماعات المسلحة المذكورة في كينشاسا بواسطة الحكومة الانتقالية بما في ذلك رئيس جبهة الوطنيين والوحدويين فلوثير نيجابو وقائدها العسكريان جودا سوكيا وإيتيين لونا ورئيس اتحاد الوطنيين الكونغوليين توماس لوبانغا في آذار/مارس ٢٠٠٥. وأعقب ذلك القبض في بونيا على رئيس القبيلة كاهوا المنتمي إلى حزب وحدة الكونغو وسلامة أراضيها. وهناك

قادة آخرون من جماعة إيتوري المسلحة، بمن في ذلك البريجادير جنرال جيروم كاكافو وفلوبيير كيسيمبو تم استدعاؤهم إلى كينشاسا حيث ينتظرون الانخراط في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣١ - وبرغم هذا التقدم، فما زالت الحالة الأمنية مزعزعة في إيتوري لعدد من الأسباب، ومنها الأسباب التالية التي يشعر الفريق بقلق خاص إزاءها. فأولا، تؤدي القيود التي تكتنف برنامج نزع السلاح وإعادة الدمج المجتمعي إلى خلق تجمع من الجنود الساخطين المسرحين المرشحين لاحتمال معاودة الاحتشاد خارج نطاق القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وثانيا ما زال القادة السابقون لجماعات إيتوري المسلحة يتمتعون بإمكانية التأثير على القوات الموالية لهم في الميدان. وثالثا، يتوافر عدد كبير من الادعاءات المتعلقة بتواطؤ فصائل المنشقين من الجماعات المسلحة السابقة في إيتوري فضلا عن وجود ممرات نشأت مؤخرا لإعادة الإمداد. وأخيرا يقال بأن هناك عناصر أجنبية قدمت دعمها لتلك الفصائل المنشقة وأن هذه العناصر تستخدم الدول المجاورة لأغراض العبور وإعادة التجمع والتدريب.

عملية نزع السلاح والاندماج المجتمعي ما زالت ناقصة

٣٢ - تم تسجيل ما يقرب من ١٥ ٥٠٠ من أفراد الميليشيا الذين ينتمون إلى جماعات إيتوري المسلحة وتسليم ٦ ٢٠٠ قطعة سلاح في عملية نزع السلاح وإعادة الاندماج المجتمعي التي انتهت أجلها رسميا يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥. ولكن جرى قبول مزيد من المقاتلين بعد هذا التاريخ. ومع ذلك، فهناك عدد كبير من فصائل المنشقين الرئيسية وقادتها اختاروا البقاء خارج نطاق العملية تماما. وهذه الكيانات ما لبثت أن اتخذت موقفا أكثر عداء إزاء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو والسكان المدنيين والمنظمات الدولية بل إنها تتخذ إجراءات عسكرية ضد هذه الأطراف.

٣٣ - ولدى الفصائل المنشقة مجاميع من الأفراد المرشحين لاحتمال تجنيدهم بين صفوفها. وعلى سبيل المثال، تلقى الفريق معلومات بشأن أفراد الميليشيا المتروعة أسلحتهم، الذين ما لبثوا أن تحولوا من جديد لممارسة أنشطة الميليشيات كرد فعل على عجزهم عن إعالة أنفسهم وعائلاتهم فيما كانوا ينتظرون منحهم حوافز في إطار برنامج نزع السلاح وإعادة الاندماج. وفضلا عن ذلك وردت تقارير توضح دفع أموال لإعادة تجنيد أفراد الميليشيات السابقين التابعين للقوات المسلحة للشعب الكونغولي في مناطق حدودية مثل إقليم آرو وماهاغي. وفيما لم يستطع الفريق تأكيد أنشطة التجنيد، فقد فاتح في الأمر مصادر عسكرية ومدنية موجودة في آرو فزعمت أن بعض من يقومون بالتجنيد، بمن في ذلك رعايا

أوغنديون، تم القبض عليهم لما مارسوه من أنشطة تجنيد أو من التجسس لصالح عناصر تنتمي في السابق إلى القوات المسلحة للشعب الكونغولي وتتخذ مقرها في أوغندا. ويلاحظ الفريق أن عناصر الميليشيات ما زالت موزعة بين صفوف سكان محليين في مناطق معينة وربما تواصل التجنيد من صفوف المجتمعات المحلية المتضررة.

قادة جماعات إيتوري المسلحة السابقون ما زالوا يتمتعون بالنفوذ

٣٤ - يساور الفريق القلق إزاء استمرار النفوذ الذي يتمتع به كبار ضباط قيادات جماعات إيتوري المسلحة السابقين على رجالهم حتى وهم ينتظرون دمجهم بالكامل ضمن صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وليس من الواضح نوعية الآليات التي تم إقرارها لكفالة ألا يعود هؤلاء الضباط أو أفرادهم إلى الانتشار في مقاطعة إيتوري على النحو الذي تم الاتفاق عليه مبدئياً. وعلى سبيل المثال فقد ثار قلق عميق إزاء انتشار قوات سابقة تابعة للجيش الوطني الكونغولي أو للقوات المسلحة السابقة للشعب الكونغولي في إيتوري ولا سيما في اللواء الرابع والتسعين الذي يعمل تحت إمرة قائد المنطقة العسكرية التاسعة وكذلك في إقليمي آرو وماهاغي.

٣٥ - ويتخذ ضباط القوات المسلحة للشعب الكونغولي السابقة قاعدتهم حالياً في كينشاسا وهم يؤثرون على هيكل التسلسل القيادي في المنطقة العسكرية التاسعة من أجل التدخل في الشؤون المحلية لإقليم آرو على النحو الذي تشهد به قضية تهريب السجائر المطروحة للنقاش أدناه. وسواء كانوا مسجونين أو مدجنين ضمن صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فلا يزال بوسع زعماء قوات إيتوري المسلحة السابقين أن يمارسوا نفوذاً على أفراد الميليشيات التي كانت تابعة لهم في من خلال السيطرة على الأصول القائمة وعلى دوائر الأنصار الموالين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد لا يزالون على اتصال مع العناصر المتشددة في الميليشيات التي كانت تحت قيادتهم.

التحالفات وطرق الإمداد الجديدة

٣٦ - تلقى الفريق تقارير موثوقة تستند إلى مقابلات تمت في كينشاسا ومقاطعة إيتوري وفي البلدان المجاورة وهي تشير إلى أن مختلف الفصائل المنشقة من جماعات إيتوري المسلحة تتجمع من أجل تشكيل تحالفات جديدة حول هدف مشترك في إطار معارضة الحكومة الانتقالية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة هناك. ولم يستطع الفريق التحقيق في هذه الادعاءات بصورة مستقلة بسبب ضيق الوقت وإن كان يلاحظ أن مثل هذه التحالفات ليست جديدة على مقاطعة إيتوري. وكان الفريق قد جمع

في الماضي الوثائق الدالة على التسويات التي تم التفاوض عليها بين القوات المسلحة للشعب الكونغولي واتحاد الوطنيين الكونغوليين وجبهة الوطنيين والحدويين بشأن تقاسم المناطق ومصادر الدخل.

٣٧ - واستنادا إلى ما قام به من تجميع للبيانات يلاحظ الفريق توافر ظروف جديدة تفضي إلى ترتيبات مشتركة. فقد زادت تحركات الجماعات المنشقة عما كانت عليه في الماضي بعد زيادة نشر أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفراد البعثة. كما أنهما تستخدم الممرات المتداخلة من أجل الحصول على الإمدادات اللازمة لها. وفي ضوء توسيع هياكل الدولة عند المعابر الحدودية الرئيسية، وبرغم ضعف وقصور تلك الهياكل، إلا أن نقاط دخول الإمدادات السابقة أصبحت أقل فاعلية نتيجة ما طرأ من تحول على المناطق النائية. وثمة نتيجة أخرى تتمثل في زيادة تأثير المهرين المتمرسين ومنهم مثلا قائد جبهة الوطنيين بيتر "كريم" أوغادا بين صفوف القوات المنشقة.

٣٨ - وينوه الفريق بالتقدم الذي تم إحرازه في مواصلة إضعاف خطوط الإمداد التي يتبعها بعض أفراد الميليشيات المنشقة. وعلى سبيل المثال فإن سيطرة حزب الوحدة على ميناءي شوميا وكاسيني تم إنهاؤها وخاصة بعد القبض على زعيم هذا الحزب رئيس القبيلة كاهوا. كما أن حركة البضائع عبر بحيرة البرت عند هذه المنعطفات أصبحت خاضعة لرصد أدق ولو بدرجة محدودة ويرجع ذلك إلى التواجد البطيء للحكومة المركزية ودوائر الجمارك والدوريات البحرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة.

٣٩ - كما لم يعد بوسع قوات المنشقين من صفوف اتحاد الوطنيين الكونغوليين وجبهة الوطنيين والحدويين والمنشقين السابقين عن القوات المسلحة للشعب الكونغولي بسط السيطرة المباشرة على المعابر الحدودية الرئيسية بما في ذلك آرو وماهاغي. وقد تولى الفريق توثيق القتال الذي احتدم بين القوات المسلحة الكونغولية ضد اتحاد الوطنيين الكونغوليين ومن تبقى من العناصر التابعة لقوات الشعب الكونغولي السابقة في جوار منطقة بيروندا التي تُتخذ بوابة رئيسية بين أقاليم مونغوالو وماهاغي وآرو. وتم أيضا إحراز تقدم في منطقة مونغوالو حيث جرى توزيع نحو ١٢٠ من حفظة السلام فبدأوا تفتيش الطائرات القادمة.

الصلات مع الدول المجاورة

٤٠ - طبقا لتقارير موثوقة، عقد زعماء الفصائل المنشقة، بالإضافة إلى منشقين كونغوليين آخرين، اجتماعات تنفيذية في أوغندا ورواندا بغرض مقاومة عملية الانتقال والسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد طلب الفريق إلى حكومي أوغندا ورواندا التحقيق في هذه

الادعاءات بما في ذلك أنشطة أولئك الأفراد وأنشطة محددة أخرى. وأكدت كلتا الحكومتين للفريق أنه لم تُعقد أي اجتماعات من هذا القبيل على أرضهما.

٤١ - وطلب الفريق من الحكومة الأوغندية أن تزوده خطيا وشفويا في غضون فترة ثلاث من الولايات المكلف بها، بمعلومات تفصيلية تتعلق بالاجتماعات التي عقدت بين مسؤولي الحكومة الأوغندية وقادة جماعات إيتوري المسلحة ومنشقين آخرين وهو ما تدعي أوغندا أنها تمت بغرض خدمة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال الفريق بانتظار هذه المعلومات من أوغندا.

٤٢ - كما أبلغت أوغندا الفريق بأن عددا من المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة للشعب الكونغولي، بمن فيهم الكولونيل علي مبوزي والميجور رمضاني باروم رامس يطلبون اللجوء السياسي. وتنظر لجنة معنية بالشروط المؤهلة حاليا في هذين الطلبين وهي تعمل تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء. كما طلب الفريق معلومات عن طالبي اللجوء هذين من الحكومة الأوغندية ولا يزال بانتظار موافاته بها.

باء - توحيد الدراسات الإفرادية والقضايا المعلقة

الكولونيل جولز موتيبوتسي

٤٣ - ما زال الكولونيل جولز موتيبوتسي وعدد من رجاله مقيمين في مخيم كوكو في رواندا. وقد قدمت حكومة رواندا ضمانا يفيد بأن موتيبوتسي ورجاله لن يُسمح لهم بتهديد أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تنظر الحكومة الرواندية إلى أفراد هذه القوات المنشقة على أنهم سجناء بل تقبل تمتعهم بدرجة ما من حرية الحركة. وأفادت الحكومة بأن بعض هؤلاء المقاتلين السابقين ارتكبوا مخالفات على أراضي رواندا وتم القبض عليهم واتخاذ إجراءات تأديبية بحقهم على ارتكابهم هذه الأفعال. وطلب الفريق مرارا وتكرارا إلى الحكومة قائمة جرد مفصلة تتعلق بالكولونيل موتيبوتسي ورجاله ولكن لم يتم حتى الآن تقديم تلك المعلومات ولا طرح قائمة حصرية بأسلحة الكولونيل المذكور ولا سبل الوصول إلى تلك الأسلحة. ولهذا يوصي الفريق أن تُصدر جمهورية الكونغو الديمقراطية طلبات بتسليمه بما يتفق مع القواعد الدولية.

الجنرال لورنت نكوندا

٤٤ - برغم أنه لا يعرف حاليا مكان وجود لورنت نكوندا يرى الفريق أن على الحكومة الانتقالية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتحديد مكان تواجده والتصدي لمسألة إفلاته المتواصل من العقاب. وقد طلب الفريق من حكومة رواندا المساعدة في التحقيق بشأن أنشطة

نكوندا على أراضي رواندا التي خلص الفريق بأنها أنشطة تمت انتهاكا لحظر الأسلحة. وطلب الفريق سجلات المهجرة من رواندا المتصلة بزيارات نكوندا فضلا عن إيضاحات بشأن أنشطته ولم تقدم هذه المعلومات بعد.

قضية شركة تجارة البحيرات الكبرى/شركة طيران البحيرات الكبرى

٤٥ - خلال مناقشات الفريق مع مسؤولي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أعرب أعضاؤه عن القلق لأن السيد ديمتري بوبوف استخدم جوازي سفر روسيين منفصلين في مناسبتين مختلفتين لزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد زود الفريق كذلك بمعلومات أكدت علاقات الأعمال التجارية بين السيد بوبوف ودوغلاس موبانو وما تبع ذلك من طرد بوبوف من جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يرجع ذلك جزئيا إلى الصلة بينه وبين شبكة فيكتور بوت التي دأبت على انتهاك أحكام الجزاءات. وطبقا لما أفادت به المصادر الحكومية، التقى السيد بوبوف مع مسؤولين في عام ٢٠٠٣ من أجل الحصول على تراخيص تسمح لشريكه السيد موبانو بتشغيل شركة البحيرات الكبرى (GLBC/CAGL) وهي شركة طيران يُعد السيد بوبوف واحدا من أهم مساهميها. وأُحيط الفريق أيضا بأن الحكومة الانتقالية لم تكن حتى ذلك التاريخ قد أجرت تحقيقا خاصا أو اتخذت تدابير ضد هذين الشخصين أو ضد الكيانات التي قامت بدور في انتهاك الحظر.

٤٦ - كما التمس الفريق المساعدة من الحكومة الرواندية في جمع المعلومات المتصلة بشريكين في الأعمال التجارية في الشركة المذكورة أعلاه وهما ساندرا سيفيرين والسيد مبانو وكلاهما وردت الإشارة إليه في التقرير السابق للفريق، فضلا عن تيسير الاجتماعات معهما. وأبلغت حكومة رواندا الفريق أن أيا منهما لا يقيم في رواندا ولا يدير أعمالا تجارية ولا يمتلك فيها أصولا في مجال الطيران على أن الحكومة أتاحت للفريق القيام بتحقيق مشترك في أنشطتهما في موعد يحدد مستقبلا ومن ثم يتطلع الفريق إلى هذا التعاون.

أنغلو غولد أشانتي

٤٧ - يحيط الفريق علما بالرسالة الموجهة من أنغلو غولد أشانتي إلى الأمين العام في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ونظرا لضيق الوقت يود الفريق أن يشير إلى أنه لم يكن في وضع يتيح له مواصلة تحقيقاته بشأن أنشطة أنغلو غولد أشانتي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار هذه الولاية. على أن الفريق يشعر بالارتياح لأن أنغلو غولد أشانتي أبدت تعاوننا كاملا من جانبها ولهذا ينوي الاجتماع إلى ممثلي تلك الشركة في موعد يحدد مستقبلا.

جيم - التنفيذ

واردات الأسلحة والمواد المتصلة بها

٤٨ - في رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، أبلغ الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لجنة الجزاءات عن ستة مواقع محددة لاستقبال شحنات الأسلحة المأذون بها وما يتصل بذلك من مواد. وهذه المواقع الستة هي ميناء ماتادي ومدن كينشاسا وكيسنغاني ولومباشي فضلا عن القاعدتين العسكريتين في كامينا (مقاطعة كاتانغا) وكيثونا (مقاطعة كونغو الأدنى) وهذه المواقع موجودة جميعا خارج مقاطعة إيتوري وأقاليم كيفو. لكن الفريق يلاحظ أن الحكومة الانتقالية لم تنسق عملية تحديد المواقع مع البعثة على النحو المطلوب في الفقرة ٤ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). كما أن الفريق ليس على بينة من أي إخطارات وجهت إلى اللجنة بشأن شحنات الأسلحة وعلى النحو المطلوب منذ صدور قرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥) باستثناء حالات سويسرا (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥) والمملكة المتحدة (٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥) والدايمرك (٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥) حيث أخطرت اللجنة بعمليات نقل معدات عسكرية غير فتاكة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أبلغ وزير الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية الفريق بأن "واردات الأسلحة من الجمهورية التشيكية تم وقفها نظرا للقيود التي فرضتها قرارات الأمم المتحدة". وقد كتب الفريق إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية طالبا إيضاحات بشأن هذه المسألة.

٤٩ - وقد أبلغت البعثة الفريق عن حالة مشتبه بها لاستيراد أجزاء من طائرات هليكوبتر تم اعتراضها في مركز جمارك كاسومباليزا عند الحدود الزامبية المفضية إلى لومباشي. وحثت البعثة على مصادرة الشحنات بواسطة الحكومة الانتقالية لتسهيل إجراء تحقيق كامل في المسألة. وكانت قطع الغيار منقولة في حاويات وتشمل دوارات لطائرات هليكوبتر وأجزاء من الذيل والمحركات وكبائن الطيارين إلى جانب أجزاء مختلفة خاصة بأربع طائرات هليكوبتر من طراز كانوف Ka-26. وهذا الطراز من الطائرات معروف بأنه ذو استخدام مزدوج بواسطة صانعيه، والأجزاء تم تصديرها بواسطة شركة بلغارية ومن ثم توجيهها إلى شركة تجارية بلغارية - كونغولية (بولكو) تتخذ مقرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليس واضحا للفريق الاستخدام النهائي المقصود بأجزاء الهليكوبتر فيما تتعاون البعثة مع الفريق حاليا في التحقيق في هذه القضية طبقا لولاية كل منهما.

التسريح والمزج

٥٠ - يرى الفريق أن من شأن جيش كونغولي متكامل ومنظم ومنتظم في تقاضي الرواتب ومنضبط أن يشكل أحد أهم العوامل المفضية إلى استقرار شرقي جمهورية الكونغو

الديمقراطية. وهو يرحب بالخطوات الأولى المتخذة في إصلاح قطاع الأمن وفي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ومزج وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن الفريق يساوره القلق إزاء التأخيرات المتواصلة في تنفيذ الخطة الوطنية لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الاندماج. مما يؤدي بغير لزوم إلى إطالة وتفاقم حالة أمنية تعاني أصلا من عدم الاستقرار في جميع أنحاء البلد.

٥١ - وقد أحيط الفريق علما بحالات شهدت قصورا في تخزين الأسلحة وفي إجراءات الأمن في بعض مراكز المزج. ففي لوبيريزي ونياليكي أدى توزيع الجنود في المواقع قبل تهئية الهياكل الأساسية الكافية إلى منع تأمين نزع الأسلحة أو خزنها. ويوصي الفريق بتوخي الكفاءة في تخزين وحرد جميع الأسلحة التي تنطوي عليها عمليات تسريح ومزج الأفراد فذلك لن يفيد فقط في الحد من تحويل مسار الأسلحة ومن إعادة استخدامها ولكنه سيتيح للفريق أيضا بيانات أساسية تفيد في رصد التدفقات الجديدة من الأسلحة. كما ينوه الفريق بالتقدم في تنفيذ مشروع أولي بشأن الهيكل العسكري للإدماج تدعمه جنوب أفريقيا ويهدف إلى تسجيل جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأسلحتهم. وقد طلب الفريق إلى الحكومة الانتقالية الحصول على هذه البيانات.

٥٢ - من ناحية أخرى فما زال استقرار البلد مهددا نظرا لعدم انتظام دفع الرواتب وقصور النواحي اللوجستية والإمدادات المتاحة للجنود، سواء في مراكز المزج أو على المستوى الأوسع نطاقا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشعر الفريق بالانشغال إزاء الحالة المتدهورة للواء المندمج الأول بسبب قصور الدعم. كما أن نقص الدعم من جانب الدولة لقواتها المسلحة يؤدي إلى إضعاف التسلسل القيادي بل والتشجيع على ارتكاب أنشطة إجرامية منها مؤازرة عمليات نقل الأسلحة إلى الأجزاء الخاضعة للحظر وإطالة وجود بيئة تساهلية تتيح الاتجار في الأسلحة.

نزع السلاح وإعادة الدمج المجتمعي

٥٣ - تلقت عملية نزع السلاح وإعادة الدمج المجتمعي دعما قويا من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرغم النمط المذكور أعلاه من التشدد بين صفوف بعض فصائل جماعات إيتوري المسلحة فقد أفضت هذه العملية إلى نتائج ملموسة. وفيما لا تزال بعض قوات الميليشيا تقاوم العملية، فإن ما يقرب من ١٥ ٥٠٠ من المقاتلين السابقين انخرطوا في سلك البرنامج وتم جمع ما يزيد على ٦ ٢٠٠ قطعة سلاح في إيتوري. وما زال الفريق منشغلا إزاء أسلحة الجماعات المسلحة في إيتوري التي ما برحت مخبوءة أو تم نقلها إلى أيدي قوات الميليشيات المنشقة. ولاحظ الفريق أن الأمر يقتصر فقط على أفراد

القوات المسلحة السابقة للشعب الأنغولي من الذين سلموا مخزونات كبيرة من الأسلحة الثقيلة ومن المرجح أن تكون كميات من الأسلحة الثقيلة قد تم نقلها من المصادر الأخرى إلى ما تبقى من القوات التي ما زالت تمارس أنشطتها.

نزع الأسلحة وتسريح القوات والإعادة إلى الوطن وإعادة الدمج وإعادة الاستقرار

٥٤ - يدرك الفريق أن من عوامل زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وما يتمثل في استمرار استخدام هذه المنطقة من جانب الجماعات الأجنبية المسلحة، وأكبرها قوات تحرير رواندا التي أصدرت بياناً في روما يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ استنكرت فيه استخدام القوة والإجراءات الهجومية على رواندا. والفريق ليس على بينة بعد من أي تغيير ملموس طرأ على وضعية قوات الجماعة المذكورة أعلاه ومن ثم فهو يلاحظ أنها ما زالت تنتهك الحظر من خلال رفضها نزع أسلحتها.

٥٥ - ويلاحظ الفريق أن الحكومة الانتقالية بحاجة إلى أن تتخذ موقفاً تزيد مبادراتها من أجل مبادرة أكثر لتشجيع جبهة تحرير رواندا على العودة إلى رواندا فضلاً عن الحيلولة دون تجهيز وتحويل الإمدادات إلى تلك القوات من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو ما سبق وأن قام بتوثيقه فريق الخبراء. كما أحيط الفريق علماً من جانب الحكومة الانتقالية بأنه لم يتم حتى الآن إجراء تحقيقات أو اتخاذ إجراءات من أجل الاستجابة لتوثيق الفريق عدم امتثال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لأحكام الحظر خلال ولايته السابقة.

اللجنة الثلاثية وآلية التحقق المشتركة

٥٦ - يؤكد الفريق من جديد أن اللجنة الثلاثية وآلية التحقق المشتركة هما آليتان مهمتان لرصد حظر الأسلحة وبناء الثقة فيما بين الدول المتجاورة. ويرى الفريق إمكانية أن تستخدم الآليتان استخداماً فعالاً لتعزيز إنفاذ الحظر وتحسين الامتثال لقرارات مجلس الأمن.

٥٧ - وقد طلب الفريق من الحكومات ذات الصلة ملفات تفصيلية تتصل بالادعاءات التي قدمت إلى اللجنة الثلاثية وآلية التحقق المشتركة لكي يقوم بصورة مستقلة بالتحقيق في المزاعم التي تناولت عدم الامتثال للحظر. وحتى الآن لم يزود الفريق سوى بالبيانات الرسمية الصادرة عن الهيئات وهو ينتظر المزيد من المعلومات من جانب السلطات المختصة.

خامسا - القضايا المتصلة بالجمارك والهجرة

ألف - التطورات والتنفيذ

٥٨ - تشير دراسة حديثة أجرتها مؤخرا منظمة خاصة إلى أن ٨٠ في المائة من الضرائب والرسوم الجمركية ما زالت بغير جباية. وتقدر دراسة استقصائية مماثلة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن الخسارة في هذا المجال بلغت ٦٠ في المائة. وأوضح مدير دائرة الجمارك والرسوم للفريق أنه يفترض أن الذي تم جمعه هو ٥ في المائة من الضرائب والرسوم الجمركية المطلوب جبايتها برغم بذل جهود ملموسة لتعزيز نتائج إجراءات المراقبة على الحدود. وظلت الإيرادات الإجمالية المتولدة عن خدمات الجمارك في حال من الثقل، من ٣٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤ ثم إلى ٢٦٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. ويتوقع أن يصل الدخل إلى ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وإذا ما كانت أحدث النتائج الناجمة عن جهود جباية الجمارك لا تمثل في واقع الأمر سوى نسبة صغيرة من الإيرادات المحتملة، فلسوف تضطر الدولة حاليا إلى التخلي عن العديد من بلايين الدولارات.

٥٩ - وقد طرأ تحسن طفيف على أوضاع الجمارك والهجرة في إقليم إيتوري. وتم في أيار/مايو ٢٠٠٥ توسيع إدارة الدولة للجمارك والهجرة لتشمل إقليمي آرو ومهاغي وجرى تعيين ٢٧ من موظفي الجمارك بواسطة حاكم المقاطعة الشرقية من أجل الإشراف على الأنشطة المنفذة ولا سيما على طول حدود إيتوري مع أوغندا. وبدأت نسبة صغيرة من إيرادات الجمارك تتقاطر من جديد إلى بونيا على طول القنوات الرسمية. ومع ذلك فلسوف تظل غالبية الإيرادات المتولدة من الجمارك تندفق من خلال القنوات غير المشروعة أو الموازية إلى أن تتمكن الدولة من فرض سلطتها الراسخة والتصدي لمعالجة المسائل اللوجستية والأمنية. وفي واقع الأمر فإن جانبا كبيرا من الإيرادات المحتملة لا يتم جمعه بسبب السبلات اللوجستية بما في ذلك قصور الإجراءات المكتبية. وفي بعض المناطق تعين أحيانا إغلاق مكاتب الجمارك بسبب الشواغل الأمنية.

٦٠ - وما زالت عناصر الجماعات المسلحة السابقة في إيتوري تمارس نفوذها في بعض المجالات حيث تقوم بجمع الإيرادات وتفرض السيطرة على حركات نقل البضائع. وعلى سبيل المثال يعلم الفريق أن هناك من موظفي الجمارك من كلفتهم القوات المسلحة السابقة للشعب الكونغولي حيث يجبرون على مرافقة المركبات من الداخل إلى مخافر الحدود بغرض ابتزاز الأموال من السائقين. وقد تلقى الفريق قائمة تضم ١٠٤ من هؤلاء الموظفين المعروفين كذلك بأنهم الوحدات الجديدة وبعضهم يقال إنه ضالع في تلك الأنشطة. وفي المنطقة التي

يسيطر عليها حزب الوحدة وبالذات تخوميا وكاسيني ما زال بعض موظفي الجمارك يرتبطون بعلاقات مع الحزب المذكور. وما زال يتم تحويل بعض الإيرادات المتولدة عن الجمارك إلى الحزب برغم سجن الزعيم السابق رئيس القبيلة كاهوا.

٦١ - وفيما يتعلق بأوغندا، يسلم الفريق بالجهود التي بذلتها حكومة أوغندا لتحسين رصد ومراقبة حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ويلاحظ استمرار الاتصالات مع المسؤولين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإقرار مذكرة تفاهم من أجل مراقبة البضائع. ويتفهم الفريق أن جانبا من الأسباب التي تبرر مواصلة الاتجار غير المشروع عبر حدود أوغندا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية يرجع إلى غياب القدرة على الرصد الفعال لجميع النقاط الحدودية. وعلى مستوى الميدان أُنيج للفريق عبور الحدود من إيتوري إلى أروا يوم ٢٥ حزيران/يونيه في سيارة لا تحمل علامات ودون أن يتم تفتيشها ولا ختم جوازات السفر لركابها. واقتضى الأمر أن يسير الفريق بالسيارة ٢٠ كيلومترا إلى الجنوب حتى يحصل على ختم رسمي بالدخول.

٦٢ - ولم يتمكن الفريق من تقدير الموقف على طول الحدود المشتركة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب ضيق الوقت وهو ليس في موقف يتيح له التعليق على تنفيذ رواندا للتدابير المتصلة بالجمارك.

باء - إقليم أرو وشبكات عبور الحدود

٦٣ - خلال زيارته إلى أرو وأريوارا تمكن الفريق من ملاحظة الحالة الأمنية المتوترة التي ما زالت سائدة برغم ما تم على نطاق واسع من نزع أسلحة قوات الجنرال جيروم التابعة للقوات المسلحة للشعب الكونغولي. وبرغم وجود جيروم في كينشاسا يقال إنه ما زال على صلة مع شركائه التجاريين في إقليم أرو. بمن فيهم أزويا مازيو وجيمس نياكوني كما أنه يواصل ممارسة النفوذ على العناصر الأساسية في جماعته المسلحة السابقة. بمن في ذلك كبار الضباط العسكريين الذين تم ادماجهم في وظائف بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. أما كبار الضباط في القوات المسلحة للشعب الكونغولي، ممن اختاروا الاندماج ضمن صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فقد تم تعيينهم خارج إقليم أرو وكثير منهم تم إيفادهم إلى بيني وكيسنغاي.

٦٤ - ومن بين مقاتلي القوات المسلحة للشعب الكونغولي المسجلين اختار نحو ٦٢٤ الاندماج عسكريا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي إطار ترتيب مع الحكومة الانتقالية تولت بعثة منظمة الأمم المتحدة إبعاد نحو ٢٥٧ منهم وما زال يتعين على الحكومة الوفاء بالتزامها بنقل الرجال الباقين خارج مقاطعة إيتوري. وفي الوقت نفسه كان

هؤلاء المقاتلون السابقون التابعون للقوات المسلحة للشعب الكونغولي وعددهم ٣٥٤، يعيشون في معسكر تابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مدار ثلاثة أشهر ويعتمدون في إعاشتهم اليومية على المخصصات المحددة لما يقرب من ٢٥٠ جنديا من القوات المسلحة المرابطين هناك. وعلى نحو ما سبق بيانه فإن هؤلاء المقاتلين السابقين، فضلا عن العناصر التي تركت خارج عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج وصلوا بعد انتهاء الموعد المحدد، أو لم يتم الاعتراف بهم بوصفهم مقاتلين سابقين تابعين للقوات المسلحة للشعب الكونغولي، وعليه ما زال يمكن استخدامهم كمجندين محتملين لصالح مختلف الفصائل المنشقة التي ما برحت ناشطة في شمال غربي وجنوب غربي الإقليم إذا ما لم يتم توجيههم بخلاف ذلك.

٦٥ - وقد أبلغت السلطات المحلية وأعضاء المجتمع المدني الفريق أنهم ما زالوا يخشون إمكانية معاودة نشاط العمليات العسكرية من جانب عناصر القوات المسلحة السابقة للشعب الكونغولي في إقليم أرو بغية إعادة نظام أكثر موثاقا لها في مجال الضرائب والرسوم الجمركية. وقد أجرت سلطات أرو تحقيقا خاصا في ما تم مؤخرا من عمليات السطو وأنشطة التحرش ضد السكان المحليين في كنجيزي. وقامت السلطات بتوثيق حقيقة أن هذه الأنشطة كان ضالعا فيها العناصر المنشقة التابعة للقوات المسلحة للشعب الكونغولي. وفي حوزة الفريق التقرير الذي أصدرته سلطات أرو ولكنه لم يستطع تأكيد هذه النتائج بصورة مستقلة.

قضية أوزيا مازيو واتحاد شركات الكونغو

٦٦ - في تقريره السابق سلط الفريق الضوء على دور رجل الأعمال الكونغولي أوزيا مازيو في انتهاك حظر الأسلحة. وفي سياق مقابلة مع السيد مازيو في كينشاسا، استفسر الفريق عن الترتيبات التي تمت مع جيروم وعن تجارة الذهب عبر الحدود. وأوضح السيد مازيو أنه اضطر إلى إعالة القائد جيروم وامتدديه وأنه لم يتعامل قط في الذهب. إلا أن الفريق واصل جمع شهادات تفيد بأن السيد مازيو لم يكن ضحية بل كان مهندسا رئيسيا للمصالح الاقتصادية للقائد جيروم.

٦٧ - وفي إطار ولايته، حصل الفريق على وثائق كاملة بشأن صادرات السيد مازيو من الذهب إلى كمبالا التي تتراوح في المتوسط بين ١٥ و ١٨ كيلو ذهب كل ١٠ أيام. وطبقا لهذه المستندات ولما أفاد به عدد من الشهود، فإن السيد مازيو يعتمد إلى جميع شحنات الذهب من عدد من صغار تجار الذهب.

٦٨ - وانطلاقاً من مقره في إقليم أرو دخل السيد مازيو في علاقة متميزة مع القائد جيروم. ولما كان جيروم يسيطر على جميع أنظمة مراقبة الحدود، استطاع السيد مازيو تأمين تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية لصالحه شخصياً ولصالح عدد مختار من زملائه أعضاء اتحاد شركات الكونغو. والعلاقة بين القائد جيروم والاتحاد المذكور الذي يضم نحو ٨٠ من رجال الأعمال المحليين علاقة تفتقر إلى وازع الضمير ولكنها تدر أرباحاً طائلة.

٦٩ - وقد ساعد السيد مازيو على تنظيم مخطط التمويل المسبق الذي يعد مشروعاً للتزويد بالإمدادات بحكم الأمر الواقع يتيح لجيروم وقواته سبل الحصول الميسور على المبالغ النقدية والإمدادات. وبممتلك الفريق في حوزته دفترًا يخص القوات المسلحة للشعب الكونغولي ومسجل فيه الدور المباشر الذي لعبه السيد مازيو في تزويد القوات المسلحة المذكورة بهذه المبالغ النقدية والإمدادات.

٧٠ - وفي مقابلته مع الفريق اعترف السيد مازيو بأنه أفاد من نظام التمويل المسبق كما تطوع بمعلومات مفادها أن ٢٠ في المائة من قيمة الواردات اتجهت مباشرة إلى خزائن الجماعة المسلحة المذكورة التي قامت بتحويل ما يصل إلى ٧٠ في المائة من جميع الإيرادات الضريبية الإقليمية لعام ٢٠٠٤. ويوصفه مهندساً رئيساً لنظام التمويل المسبق، تولى السيد مازيو أيضاً تيسير أنشطة التهريب عبر الحدود لشبكة مُحكمة للغاية تضم ضباطاً مختارين من الجماعة المسلحة المذكورة أعلاه وعدداً من أعضاء اتحاد الشركات الكونغولية ورجال أعمال من أوغندا وموظفين أوغنديين وكيانات تجارية ذات صلات دولية. وحلقة التهريب هذه لم تساعد فقط على إدامة وجود قوات الجماعة المسلحة المذكورة من الناحيتين المالية والعسكرية في إقليم أرو ولكنها أنشأت كذلك روابط وهيأت بيئة متساهلة من أجل تهريب الأسلحة عبر الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان.

٧١ - ويعد تأثير السيد مازيو التخريبي على السلام والاستقرار في منطقة إيتوري من دواعي القلق البالغ حالياً في الوقت الحالي الذي تبدأ فيه الدولة الكونغولية في إعادة بسط سيطرتها على إقليم أرو. كما أن الفصيلة المحدودة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات السياسية والإدارية المعينة حديثاً سوف يتعين عليها مواجهة الأنشطة التخريبية للسيد مازيو ومسانديه في اتحاد الشركات والمليشيات الشابة التي تسانده.

٧٢ - وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، أصدر حاكم المقاطعة الشرقية تعليمات بإنهاء مخطط للتمويل المسبق غير المشروع. أما السيد مازيو وحلفاؤه فمن منطلق انشغالهم إزاء ضياع المزايا التي كانت لهم في الماضي فقد قاوموا استعادة الممارسات المالية والحدودية المعتادة وشمل

ذلك مثلا القيام بتطويق المراكز الحدودية في أرو وأريوارا في أوغندا على مدى أسابيع عديدة.

٧٣ - وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وبعد مغادرة القائد جيروم مقاطعة إيتوري، أصدر السيد مازيو قائمة يمتلك الفريق نسخة منها تضم مدفوعات لم يتم سدادها وتبلغ نحو ٢٠٠٢ ٧٥٠ دولارا يدعي أعضاء اتحاد الشركات الـ ٨٠ أنهم يستحقونها من صفقات في إعادة التمويل لم يتم التعويض عنها مع جيروم. أما السيد مازيو فهو لا يحمل هذا الدين على عاتق القائد جيروم ولكن يطالب به الحكومة الانتقالية في كينشاسا.

جيمس نياكوني والعسكرية الأوغندية

٧٤ - حوالي منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مارس أعضاء اتحاد الشركات الكونغولية ضغوطهم على سلطات أريوارا للإفراج عن شحنة كبيرة من السجائر كانت قد صودرت بواسطة سلطات مراقبة الحدود بعد تهريبها بصورة غير مشروعة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بواسطة رجلي الأعمال الأوغنديين السيدين جيمس نياكوني وفرانسيس موغابي. وشملت الشحنة نحو ٩٠٠٠ صندوق من سجائر سوبرماتش التي لم يكن يفصح عنها بوصفها شحنات من التبغ ولم تحمل أختاما ضريبية ولا تم توسيمها بالتحذيرات الصحية المطلوبة. بموجب القانون الكونغولي. وطبقا لرئاسة مكتب الجمارك والضرائب في كينشاسا فإن الضرائب المفروضة على كميات السجائر المهربة كانت تصل إلى نحو ٢٣٠ ٠٠٠ دولار.

٧٥ - وبعد مصادرة الشحنة بواسطة مندوبي الجمارك في أرو، تم تأمين السجائر بواسطة عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أريوارا. وبدرت عن قائد القوات المسلحة الأوغندية في أرو تصرفات عديدة من بينها إقدامه فعلا على محاولة كسر أختام الحاويات قبل تهديده السلطات المحلية بأن أوغندا سوف تتدخل عسكريا إذا لم يتم الإفراج عن شحنة السجائر. ورضخت السلطات المحلية للأمر حفاظا من جانبها على الاستقرار في إقليم أرو وكل ما طلبته هو أن يدفع نياكوني وموغابي غرامة ضريبية على سبيل التعويض.

سادسا - القضايا المالية التي تؤثر على السلم والأمن في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية

ألف - اغتصاب التجارة المشروعة

٧٦ - سلم جميع رجال الأعمال الذين يتخذون مقارهم في إيتوري للفريق بأن شبكات التعامل التجاري التقليدية مع رجال الأعمال المقيمين في أوغندا وفي نقاط تتجاوزها لم يعقها العنف ولا اللصوصية التي كان يرتكبها قادة جماعة إيتوري المسلحة والميليشيات التابعة لهم. بل في الحقيقة فإن التغيير الملموس الوحيد هو أنه بدلا من السلطات الشرعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإن القائد جيروم كان يتولى جمع ضرائب الاستيراد والتصدير في إطار سلطته شبه الحكومية التي كانت التقارير السابقة للفريق قد وصفها بأنها مخطط التمويل المسبق. وخلال هذه الولاية، فإن عمليات الابتزاز المنتظمة التي كان يمارسها جيروم للاقتصاد المحلي تم تأكيدها من جديد. وقد روى رجل أعمال للفريق كيف أن جيروم استولى على سيارة لاند روفر مستعملة وشاحنة صغيرة مستعملة أيضا من طراز هاي لوكس. وعلى سبيل "التعويض" عما استولى عليه منح التاجر إعفاء عن سداد رسوم جمركية في المستقبل في المستقبل ومن ذلك مثلا ألا يطلب إلى التاجر أن يدفع إلى جيروم ضريبة استيراد بمبلغ ١ ٥٠٠ دولار عن كل حاوية سكر أو بطاريات إلا بعد أن يرى جيروم أن التاجر تلقى مبلغا كافيا لتعويضه عن المركبتين المستولى عليهما.

٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك فقد أكدت تحقيقات بعثة منظمة الأمم المتحدة على مدى الأشهر الستة الماضية وجود شراكة ضارة بين الممثلين المحليين للوكالات الحكومية وبين قادة جماعة إيتوري المسلحة وفي إطارها يتقاسمون الضرائب والرسوم الحدودية التي يتم الحصول عليها بالضغط والابتزاز. وفي معظم الحالات المفاد عنها ينال المتمردون وقادة جماعة إيتوري المسلحة ما يزيد على ٥٠ في المائة من مبالغ الضرائب السالفة الذكر.

باء - مناخ الإفلات من العقاب

٧٨ - بالإضافة إلى فساد جميع الأنشطة التجارية بفعل وجود القائد جيروم وغيره من قادة جماعة إيتوري المسلحة وما يمارسونه من ابتزاز، فإن أثرها الشامل على زعزعة الاستقرار أدى إلى خفض قيمة الفرنك الكونغولي إلى حيث لم تعد العملة مقبولة كوسيلة للدفع خارج الكونغو. وللتغلب على هذه السلبية، تم إنشاء سلسلة معقدة من العلاقات التجارية التي تستخدم الذهب المستغل محليا ليكون بمثابة العملة الرئيسية للتجارة الخارجية. وتقبل قلة من

المتعاملين المتخصصين في تجارة الذهب ممن يتخذون مقرهم في كمبالا تبر الذهب لكي تحوله إلى عملة دولار الولايات المتحدة.

٧٩ - هؤلاء التجار الأوغنديون يساعدون تجار إيتوري في مشترياتهم من المواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية من خلال تحويل مدفوعاتهم إلى الموردين المتواجدين في جميع أنحاء العالم. وقد راجع الفريق دفاتر الحسابات المفصلة والتعليمات المصرفية التي يحتفظ بها تجار كمبالا لهذا الغرض. وفي إطار التحقيق في هذه العلاقات التجارية المعقدة توصل الفريق إلى مجموعة كاملة من المستندات التجارية التي تعكس:

- تجميع قيمة شحنات الذهب من إيتوري بمبلغ ١,٣ مليون دولار؛
 - بيع هذه الشحنات من الذهب إلى تاجر مقيم في كمبالا؛
 - بيع الشحنة نفسها إلى شركة هوسار المحدودة في جيسسي، تشانيل آيلاند. ومن ثم توجيه الطلب إلى معمل صقل الذهب آرغورهيروس في سويسرا؛
 - عائدات نقدية وفواتير إلى التجار المقيمين في إيتوري مقابل شحنة الذهب البالغ قيمتها ١,٣ مليون دولار مقدم من الشركة التجارية في كمبالا؛
 - تحويلات مصرفية إلى الموردين بواسطة شركة كمبالا لصالح تجار إيتوري.
- أما الدور الذي لعبه هؤلاء التجار الأوغنديون فتصوّره وثيقة خطية مقدمة إلى الفريق. وتدعي حكومة أوغندا أن ٥٠ في المائة من سكان شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمدون على أنشطة التعدين.

٨٠ - وتقوم العلاقة بين تجار إيتوري وكمبالا على أساس عدد لا يتجاوز أربعة وعشرين من الكونغوليين القادرين على تجميع الكميات الكافية من الذهب التي تبرر القيام برحلة من إيتوري إلى كمبالا كل ١٠ أيام. وقد استطاع فريق الخبراء أن يستعرض مستندات معظم صادرات الذهب من إيتوري. وفي إطار توفير ٥٠ كيلوغراما من الذهب كل ١٠ أيام، فإن السيد كيسوني كمبالي، المعروف بانتهاكاته للحظر فيما يتصل بجهة الوطنيين والحدويين في التقارير السابقة للفريق هو أهم تاجر ذهب في إيتوري. أما أوزي مازيو فهو ثاني أكبر تاجر حيث تبلغ صادراته ما يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ كيلوغراما. وطبقا لما أفادت به وزارة المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلا السيد كيسوني ولا السيد أوزي حاصل على أي ترخيص بتصدير الذهب. ولم يتمكن الفريق من التحقق فيما إذا كان استخراج الذهب السابق على هذه الصادرات، سواء كان بأساليب حرفية أو صناعية، قد تم وفق ترخيص سليم وبما يتفق مع معايير قانون العمل الدولي.

جيم - الأزمات القائمة فيما يتعلق بأوغندا ورواندا

٨١ - عملاً بالفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٦ من قرار المجلس ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، قدم الفريق مذكرة شفوية إلى حكومة رواندا مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مشفوعة بطلبه بأن تقدم "جميع البيانات المتاحة بشأن الإنتاج المحلي من خام القصدير على مدار السنوات الثلاث الأخيرة إضافة إلى الصادرات والواردات الإجمالية منه" وعملاً بهذين القرارين، قدم طلب إلى حكومة أوغندا في مذكرة الفريق الشفوية المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ فيما يتعلق بصادرات وواردات الذهب وإنتاجه محلياً. ولم يكن لدى الحكومتين أي معلومات ترد بها على هذين الطلبين عندما وصل الفريق لعقد الاجتماعات الأولى التي عقدت في عاصمة كل منهما. وبعد طلبات وتفسيرات شفوية متكررة تلقى الفريق بالفعل بعض البيانات وإن لم يكن في أي منها ما يليي الطلبات الأصلية للفريق.

الذهب الأوغندي

٨٢ - تقبل الفريق بيانات الصادرات السنوية من الذهب عن سنة ٢٠٠٤ التي أعلنتها الوكالة الكونغولية شبه الحكومية وهي مركز التقييم والخبرة والتصديق المنشأ حديثاً باعتبارها البيانات الأساسية لإجراء المقارنات مع الخسائر التي تكبدها الاقتصاد والخزانة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطبقاً لهذا المنشور، ففي خلال عام ٢٠٠٤ قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بتصدير ٦٤٧,٨٥ من كيلوغرامات الذهب بقيمة ٧,٤٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. ومع ذلك وجد الفريق في وثائق أكبر شركة ذهب مقرها كمبالي أن مستنداتها وحدها تفيد بما مجموعه الشهري ٣٠٠ كيلوغرام إلى ٣٥٠ كيلوغرام من الذهب الكونغولي أو ٣ ٦٠٠ كيلوغرام إلى ٤ ٢٠٠ كيلوغرام سنوياً. وبالإضافة إلى شركتين آخرين للتجارة مقرهما كمبالا وهما معروفتان لدى الفريق بأنهما تتعاملان بشكل يكاد يكون حصرياً في ذهب الكونغو فإن المجموع السنوي الحقيقي لصادرات جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا يزيد من ٤٠٠ ٥ كيلوغرام ليصبح ٦ ٠٠٠ كيلوغرام بقيمة تجارية تزيد على ٦٠ مليون دولار، وتضاهي البيانات التي جمعها الفريق بصورة أساسية بل وتؤكد المادة الإحصائية التي أذاعها مصرف أوغندا.

إحصاءات مصرف أوغندا من صادرات الذهب بملايين دولارات الولايات المتحدة

١٩٩٣/١٩٩٢	٠,٠٠
١٩٩٤/١٩٩٣	٠,٩٦
١٩٩٥/١٩٩٤	١٢,٤٤

٣٥,١٥	١٩٩٦/١٩٩٥
١١٠,٥٣٧	١٩٩٧/١٩٩٦
٢٥,٤٥٣	١٩٩٨/١٩٩٧
٢٧,٩٤٦	١٩٩٩/١٩٩٨
٣٩,٣٩٣	٢٠٠٠/١٩٩٩
٥٨,٤٨٧	٢٠٠١/٢٠٠٠
٥٦,٦٦٨	٢٠٠٢/٢٠٠١
٤٨,١٨	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٥٨,٤٩	٢٠٠٤/٢٠٠٣

٨٣ - ويواجه الفريق معضلة فيما يتعلق بما تدعيه سلطات كمبالا على طول الخط بأن كثيرا من ذهب أوغندا يتأتى من التعدين المحلي. ولكن يكشف تحليل للتقارير السنوية لمصرف أوغندا أنه قبل فترة ١٩٩٥/١٩٩٤ كانت صادرات الذهب مجرد عنصر ضئيل للغاية من عناصر الاقتصاد الأوغندي لدرجة أن المصرف لم يصدر أي بيانات يُعتمد بها كما لم يبدأ الانتظام في تقديم تقارير تحوي بيانات للصادرات الكبيرة إلا مع صدور التقرير السنوي للمصرف للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩. ومن غير المبرر أنه من بين التقارير، التي أُتيحت للجمهور وتغطي الفترة ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤ لا يوجد تقرير واحد يوضح واردات الذهب إلى أوغندا أو أنشطة استخراج الذهب في أوغندا. بل إن أصول الذهب الأوغندي لا تلبث أن تتسم بمزيج من الغموض في البيانات المقدمة إلى الفريق خلال أحدث زيارات قام بها إلى كمبالا. وتحت عنوان "صادرات الذهب و وارداته وإنتاجه بالأطنان حسب التصاريح الصادرة"، تلقى الفريق البيانات التالية:

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٢,٧٨٢٥٥	٧,٣٠٩٠٠٠	٤,١٦٢٥٠٠	٧,٣٤٣٦٧١	٦,٢٧٢٩٨	١٢ ٦٧٧٠٥	صادرات الذهب
٣,٠٧٨٦٨	..	..	..	..	..	واردات الذهب
..	١,٤٤٧٠٠٠	٠,٠٣٢٠٠٠	٠,٠٠٢٥٦٥	٠,٠٠٠١٤٢	٠,٠٥٥٩٨٠	إنتاج الذهب

٨٤ - وطبقا لما أفاد به تجار الذهب في كمبالا، فإن نجاح أوغندا كمحور لذهب الكونغو لم يأت مصادفة. فحتى سنة ١٩٩٤، كان شراء الذهب حقا احتكاريًا مقصورا على مصرف أوغندا ومن ثم كان ذهب الكونغو يتم تهريبه إلى كينيا حيث كانت التجارة قد تم تحريرها بالفعل. ثم قررت حكومة أوغندا في عام ١٩٩٤ تحرير تجارة الذهب وإلغاء ضريبة تصدير

الذهب بنسبة ٣-٥ في المائة وتخفيف جميع القيود الإدارية المفروضة على الشركات التجارية. وسرعان ما أصبحت كمبالا المحطة المفضلة للشحنات العابرة من ذهب الكونغو الناشئ من إيتوري. ويبدو أن حكومة أوغندا، وقد شجعها هذا النجاح، أصبحت الآن تلاحق المستثمرين الأجانب المعنيين بإنشاء مرفق لصقل الذهب على الأراضي الأوغندية على نحو ما أعلنته النشرة الإخبارية الصادرة عن دار الحكومة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد تكون هذه الرغبة قد تعززت حاليا منذ أعلنت معامل صقل الذهب القائمة في سويسرا وفي الإمارات العربية المتحدة في أوائل حزيران/يونيه أنها لن تواصل صقل الذهب الناشئ عن جمهورية الكونغو الديمقراطية أو عن أوغندا. ويبدو أن قرارهما قد اتخذت بناء على تقرير صادر عن منظمة غير حكومية هي منظمة رصد حقوق الإنسان.

خام القصدير (الكسترايت) الرواندي

٨٥ - يصل مجموع الصادرات الرسمية الكونغولية لسنة ٢٠٠٤ التي قدمها مركز التقييم والخبرة والتصديق في كينشاسا إلى ٦ ٠٩٨ من أطنان خام القصدير (الكسترايت) بقيمة تبلغ ٣٨٣ ٥٠٣ ٩ دولار. وهذا يقل بوضوح عن الأرقام التي أفادت بها رواندا مؤخرا بشأن صادراتها من الكسترايت. وطبقا لأحدث البيانات التي أصدرها مصرف رواندا تبلغ عائدات الصادرات من الخام المذكور ما يلي:

القيمة بملايين الفرنك الكمية بالأطنان		القيمة بملايين الفرنك الرواندي		القيمة بملايين الفرنك الكمية بالأطنان	
٢٨	٣١	١٩٩٩	٢٢٠	٦٥٣	١٩٩٣
صفر	صفر	٢٠٠٠	٧٤	٣٥٨	١٩٩٤
٥٠٢	٥٥٣	٢٠٠١	٢٥٦	٢٤٦	١٩٩٥
٦٧٤	٦٦٩	٢٠٠٢	٢٤٩	٣٣٠	١٩٩٦
٢ ٤٤٤	١ ٤٥٨	٢٠٠٣	٢٩٥	٣٢٧	١٩٩٧
٩ ١٤٥	٣ ٥٥٣	٢٠٠٤	١٣١	١٨٩	١٩٩٨

ولا تتماشى البيانات الصادرة عن مصرف رواندا مع البيانات التي قدمتها إلى الفريق حكومة رواندا يوم ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تحت عنوان "صادرات خام القصدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤".

القيمة		الكمية بالكيلوغرام	بالفرنك الرواندي	بدولار الولايات المتحدة
٢٠٠٤	٣ ٥٤٠ ٠٤٨	٨ ٨٠٥ ٦٤٢ ٠٤٥	١٥ ٢٤٧ ٤٦٦	
٢٠٠٣	١ ٤٤٣ ١١٤	٢ ٣٩٨ ٤٨١ ٢٧٠	٤ ٤٥٨ ٩٠٠	
٢٠٠٢	٦٤٩ ٥٦٨	٦٥٤ ٦٣٤ ١٨٤	١ ٣٧٧ ٢٢١	

٨٦ - وللأسف، فلا البيانات التي قدمت إلى الفريق خلال زيارته إلى كيغالي ولا السجلات المتاحة علنا توضح الإنتاج المحلي للكسترايت ولا الكميات المستوردة. وفي مقابلة مع الفريق، ذكر الأمين العام لوزارة المالية في رواندا أن جميع صادرات هذا الخام تتأتى من الإنتاج المحلي وهذه المعلومات لم تدرج ضمن المادة الخطية التي زود بها الفريق.

دال - المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي

٨٧ - لما كانت الثروة الطبيعية للكونغو تمثل مصدرا جاهزا ومتاحا للدخل بالنسبة إلى قادة جماعات إيتوري المسلحة ولتشكيلاتهم المسلحة، فإن الأمر يقتضي إيجاد حل يحرمهم من جميع الفرص التي تتيح لهم أن يستأثروا بالأنشطة الاقتصادية مع الحفاظ على أكبر تدفق ممكن من السلع والخدمات التي تلي احتياجات السكان بشكل عام. ومن أسف، ففي ضوء تاريخ من الاتهامات بالسرقة والاستغلال غير المشروع والابتزاز فإن حلا من هذا القبيل ما زال أبعد منالاً عن ذي قبل.

٨٨ - ولسوف يتعين على المجتمع الدولي أساساً أن يختار بين النهج البناء الذي يتمثل في إنشاء نظم معززة لتتبع مسارات الثروة بين عدد من نظم الحظر التي تتسم بصعوبة بالغة. وفي ضوء اتساع رقعة البلد، فمن شأن حظر على تصدير جميع الموارد الطبيعية من جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يكون تدبيراً صعباً في التنفيذ وباهظاً من حيث التكاليف. وبخلاف ذلك فمن شأن حظر مستهدف على الصادرات من الموارد الطبيعية من بعض البلدان المجاورة أن يفرض تحديات تقنية صعبة. وإذا ما أمكن تعريف عدد من الخصائص التقنية التي يمكن أن تفصل ما بين الموارد التي تتأتى من مصادر كونغولية وبين منتجات البلدان الأخرى، يمكن أن يتاح اتخاذ تدبير محدود بحظر صادرات أوغندا من الذهب وصادرات رواندا من خام القصدير للدرجة التي لا تصبح فيها تلك الصادرات مورداً إيجابياً من إمكاناتها المحلية.

سابعاً - الطيران المدني

ألف - عام

٨٩ - عملاً بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥) اجتمع الفريق إلى سلطات الطيران المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي رواندا وأوغندا. ويرغم تحسن التعاون مع الفريق إلا أن ثمة ثغرات معينة ما زالت تشوب تنفيذ حظر الأسلحة.

٩٠ - وقد تلقى الفريق عدداً من ادعاءات شحنات تسليم للأسلحة بواسطة الطائرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك المواعيد وأماكن النقل والشركات الضالعة في هذه العمليات ولكن لم يتح له الوقت الكافي للتحقق بصورة مستقلة من هذه التقارير ومن ثم يجري التحقيق في الأمر في إطار الولاية المقبلة.

٩١ - ويلاحظ الفريق أن قدرات المراقبة على صعيد جميع عناصر الطيران المدني في المنطقة بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة ما زالت قدرات قاصرة.

باء - الحوادث موضع الاشتباه

٩٢ - ما زال الفريق يشعر بالقلق بشأن المخالفات التي استطاع بتوثيقها وتشير إلى أن رقعة المجال الجوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك مجالات البلدان المجاورة، ما برحت معرضة للانتهاك من جانب شركات الطيران الخاصة. ومثل هذه الحوادث الداعية إلى الاشتباه تقتضي مزيداً من التحقيقات وتؤكد سلامة التدابير التي فرضها القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) فيما يتصل بالطيران المدني. وعلى سبيل المثال، فقد تأكد الفريق خلال اجتماع عقده مع سلطات الطيران المدني الأوغندية أن شركة فولغا للطيران وشركة إيرنافيت قد أوقفتا عمليتهما بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنذ ولاية الفريق الأخيرة. ومع ذلك، فبعد فحص لكشوفات حركة الطيران المتضاربة من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وطرح المزيد من الاستفسارات، استطاع الفريق توثيق أن شركة إيرنافيت قامت بتشغيل رحلة عودة بالطائرة بين عنتيبي وبونيا يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٩٣ - وفي حالة أخرى، تم إنزال طائرة أنتونوف ٢٨ تخص شركة فولغا للطيران في كيغالي في آذار/مارس ٢٠٠٥ بسبب انتهاكات حدثت للمجال الجوي. وكان خط سير الطائرة هو دبي، عنتيبي، كيغالي وبوكافو. وخلال تفتيشها عند الوصول، قدم مشغلو الطائرة وثائق تشير إلى أنها كانت تطير بتسجيل مزدوج أحدهما من قيرغيزستان وهو Ex 28811، أما الآخر فكان من جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو 9Q-CES. وقدمت حكومة رواندا تقريراً إلى

لجنة الجزاءات فيما يتصل بالحالة وبما يفيد أن المستندات على متن الطائرة كانت مزيفة وأن خط سير الطيران كان يحوطه كثير من الشبهات. وخلال زيارة الفريق إلى كيغالي، طلب مراجعة جميع المستندات ولكن لم يقدم له سوى معلومات جزئية. كما طلب الفريق اجتماعا مع طاقمي الطائرتين ومع مسؤول الشحن وهو حاليا قيد الاعتقال، فضلا عن نسخة من التصاريح والمستندات وإذنا بتفتيش الصناديق غير المفتوحة على متن الطائرة ولكن أبلغ الفريق بأن هذه الطلبات لا سبيل إلى تحقيقها بسبب التحقيقات القضائية التي ما زالت جارية.

٩٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ألغت سلطات الطيران المدني الرواندية تسجيل طائرتي أنتونوف ٢٨ من السجلات المدنية الرواندية وهما 9XR-KA و 9XR-CM. وكلتا الطائرتين تخصان شركة كومير وتطيران بمستندات منتهية الصلاحية. وذكرت السلطات أيضا أن قائدي الطائرتين لم يحملتا تصاريح صادرة عن سلطة الطيران المدني في رواندا وأن رواندا أصدرت إخطارا إلى عناصر الطيران يتعلق بالطيار والطائرة.

جيم - السلبات العائدة إلى عدم بسط سلطة الدولة

٩٥ - ما زال قطاع الطيران المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعاني من نفس حالة الاضطراب على النحو الذي أفاد عنه الفريق السابق. فسلامة الطيران ليست مضمونة، كما أن سلطات الطيران المدني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تتصرف بصورة مستقلة عن كينشاسا. وما برح القطاع بأكمله يعاني من الافتقار إلى الخبرات المدربة والمعدات فضلا عن الفساد المتفشي وقصور إدارة النظم المعمول بها.

٩٦ - وما زال الفريق يشعر بالقلق نظرا للافتقار الشديد إلى معايير سلامة الطيران في جميع أنحاء البلاد حيث تطرد الزيادة في حركة الطائرات. وقد وقعت حوادث تحطم طائرات عديدة تخص شركات الطيران التي أورد الفريق أسماءها بالفعل بوصفها تعمل دون احترام لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي.

٩٧ - فعلى سبيل المثال كان ثمة طائرة من طراز أنتونوف ١٢ مسجلة تحت رقم 9Q-CIH ولكنها تحطمت لدى الاقلاع من عنتيبي يوم ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وكانت الطائرة مستأجرة من شركة أيروليفت في جنوب أفريقيا وتقوم بتشغيلها شركة سرفيسز للطيران. وقد أبلغت أوغندا الفريق بأن تقرير التحقيق النهائي سوف يقدم له لدى انتهائه. وثمة تحقيق في حادثة أخرى وقعت يوم ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ في كيندو وراح ضحيتها ٢٦ فردا ولم يكتمل التحقيق بعد. وبرغم أن الفريق ينتظر التقرير الرسمي عن الحادثة، فإن

الاستنتاجات الأولية عن الحادثة الأولى تشير إلى أعطال فنية فيما تشير في الحادثة الثانية إلى زيادة في حجم الشحنات.

٩٨ - واستطاع الفريق أن يتفقد المطارات في كينشاسا وفي مقاطعة غيتوري. وقام بتوثيق المستندات التي تفيد بأن سلطات كينشاسا ما زال يتعين عليها بسط سيطرتها على العمليات المنفذة في إيتوري. وتعرض سلطات الطيران المدني في إيتوري لضغوط من جانب الجماعات المسلحة في إيتوري فيما لا تمتلك المؤهلات التدريبية وغيرها مما يستلزمه إنفاذ النظم الوطنية. وفي كل من بونيا وآرو، لاحظ الفريق أن المسؤولين قاموا بالتفتيش على الطائرات الوافدة والمغادرة ولكن بصورة شكلية. ومن أجل ضمان الامتثال، يتعين على سلطات الطيران بجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستلم زمام المبادرة من أجل معاقبة الطائرات وإنزال العقوبات على الأطقم التي لا تلتزم بأنظمة منظمة الطيران المدني الدولي على النحو المشار إليه فيه قرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥).

٩٩ - ويلاحظ الفريق أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية طرف مستفيد من المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة الطيران المدني الدولي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال تدريب ضباط المراقبة الجوية وإعادة تأهيل المرافق الأساسية للطائرات ومدارج الطيران. وفضلا عن ذلك فثمة مشروع ينطوي على إنشاء نظام ساتلي للملاحة العالمية من شأنه أن يساعد على مراقبة حركة الطيران في المطارات العشرة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وهي: بوكافو، بونيا، خوما، كافيمي، كانغا، كيندو، كينشاسا، كيسانغاني، لومومباشي، ومبانداكا.

دال - تقارير التنفيذ

١٠٠ - في رسالة إلى رئيس لجنة الجزاءات، قدمت حكومة رواندا تقريرا تنفيذيا طبقا للفقرة ٢٠ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) وأدرجت معلومات تتعلق بقطاع الطيران المدني عمد الفريق إلى متابعتها. كما أن هيئة الطيران المدني الرواندية عمدت بدورها إلى تذكير المشغلين بالتزاماتهم بموجب المادة ٣٥ من اتفاقية شيكاغو وعلى النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). وأبلغت رواندا الفريق أنها قامت بالتفتيش على جميع الطائرات الرواندية المسجلة بحلول يوم ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ للتأكد من هذا الامتثال.

١٠١ - وينوه الفريق بالتقدم الذي أحرزته رواندا في تعزيز إدارة المفتشين التابعة لهيئة الطيران المدني لضمان الإشراف الكافي على الطائرات والامتثال للقرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) مما أدى إلى الكشف عن المخالفات المذكورة أعلاه. كما أن موظفي الأمن التابعين لهيئة الطيران المدني يتم حاليا توزيعهم في كل مطار. وفضلا عن ذلك فإن رواندا باتت تطلب إشعارا قبل

٧٢ ساعة بالنسبة لجميع الطائرات القادمة، كما تمنع جميع المطارات المدنية والعسكرية من استخدام طائرات يلاحظ أنها تطير انتهاكا لأحكام الحظر.

١٠٢ - وقدمت رواندا وأوغندا معا إلى الفريق ردا خطيا على استبياناته المتعلقة بتدابير التنفيذ في مجال الطيران المدني. إلا أن بعض الأسئلة ما زالت بغير جواب. وما برح الفريق بانتظار رد على الاستبيان الخطي المقدم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٣ - وطبقا للرد الخطي المقدم من أوغندا إلى الفريق، فإن سلطات الطيران المدني بذلك البلد استأنفت الإدارة الكاملة للمجال الجوي كما أن الطائرات العسكرية تقدم الآن مسار رحلاتها الجوية إلى هيئة الطيران المدني ويلاحظ الفريق أن هيئة الطيران المدني قد أصبحت الآن مسؤولة عن التغطية بالرادار وأن ثمة خططا يجري بحثها حاليا لنصب رادارات سواء في عنتيبي أو ناكاسونغولا لتغطية نسبة مئوية أكبر من المجال الجوي الأوغندي. كما أكدت أوغندا للفريق أن لا سبيل من بعد إلى استغلال الطابع العسكري من جانب الهيئات التجارية وأن جميع الطائرات القادمة والمغادرة في أوغندا يتم تفتيشها بدقة. ومع ذلك يلاحظ الفريق أن أوغندا لم تبلغ عن مخالفة التسجيل المزدوج التي حدثت في آذار/مارس ٢٠٠٥ في واقعة شركة فولغا للطيران المذكورة أعلاه.

هاء - التعاون الإقليمي

١٠٤ - أحيط الفريق علما بأن كلا من أوغندا ورواندا وقعت اتفاقات مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن ترتيبات ثنائية تتعلق بإدارة علاقات قطاع الطيران. وعلى سبيل المثال وقعت أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية مذكرة بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تحدد نقاط الدخول والخروج في كلا البلدين. أما الحكومة الرواندية فأبلغت الفريق بأن الاتفاق المبرم بينهما في السابق أعاقه اندلاع الصراع ولكن أعيد العمل به يوم ٣ آذار/مارس ١٩٩٨.

١٠٥ - وفي أعقاب مؤتمر دار السلام الذي دعا إلى زيادة التعاون الإقليمي في مجال الطيران المدني وقعت رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة اتفاقا لتحسين تبادل المعلومات فيما يتصل بخدمات حركة الطيران. وتهدف كل من الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا محفلا يتيح مزيدا من التعاون بين البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال الطيران المدني. كما تجرى مفاوضات على مستوى جماعة شرق أفريقيا لإقرار معايير الطيران المدني الدولي في المنطقة.

واو - التعاون الثنائي

١٠٦ - يود الفريق أن يؤكد أن التطور الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية إنما يتوقف مستقبلاً على قطاع طيران مدني يتميز بالحيوية. ومن أجل الحصول على مساعدة تقنية ثنائية، تحتاج الحكومة الانتقالية إلى أن توضح بجلاء مدى فهمها لأهمية معايير السلامة والأمن الإيجابية بالنسبة لقطاع الطيران المدني. ولتحقيق ذلك فالحكومة بحاجة إلى استكمال واستئناف وإنجاز المشاريع المطروحة التالية:

- دراسة الجدوى لإعادة تنظيم هيئة الطيران المدني بتمويل من البنك الدولي؛
- مشروع إعادة توزيع المحطات الطرفية ذات الفتحات المتناهية الصغر في جمهورية الكونغو الديمقراطية بواسطة شركة آيروناف، كندا من أجل توسيع نطاق التغطية العالية التردد ونصب محطات المعونة الملاحية (نافاإيدز)؛
- مساعدة المديرية الفرنسية العامة للطيران المدني من أجل دراسة تقوم بها مجموعة صوفريغيا عن القراءة الثانية لنصوص اللائحة الإلزامية للطيران المدني؛
- مساعدة المنظمة الدولية للطيران المدني في تنفيذ إجراءات نظام الملاحة الساتلية العالمي في عشرة مطارات بما في ذلك تهيئة سبل التدريب لضباط المراقبة.

١٠٧ - وقد وضعت منظمة الطيران المدني الدولي بالفعل خططاً شاملة لإعادة تنظيم الطيران المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك فلا سبيل إلى تنفيذ هذه الخطة نظراً للافتقار إلى التمويل. بما يفرض ضرورة تحديث الخطة تمهيداً لتنفيذها.

١٠٨ - والمشاريع الواردة أعلاه بحاجة إلى تمويل، كما قد يقتضي الأمر التماس مصادر إضافية للتمويل. وقد قام الفريق بالفعل بمفاتحة البنك الدولي فوافق مسؤولوه على استعراض المشاريع واعتمادات التمويل الممكنة ريثما تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم طلب رسمي في هذا الشأن.

١٠٩ - ويود الفريق أن يؤكد أنه لكي يتم إصلاح المجال الجوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يحتاج الأمر إلى تعزيز قدرات الدول المجاورة إضافة إلى قدرات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

ألف - الملاحظات

١١٠ - يرى الفريق أن التعاون فيما بين دول منطقة البحيرات الكبرى هو إحدى أهم الأدوات الفعالة المتاحة لمكافحة انتهاكات أحكام حظر الأسلحة.

١١١ - وقد أنجزت اللجنة الثلاثية وآلية التحقق الثنائية المشتركة الكثير لتحسين سبل التواصل فيما بين الحكومات ولكن هذه المحافل بحاجة إلى مزيد من الدعم لتمكينها من تلبية الاحتياجات التنفيذية التي يتطلبها حظر من هذا القبيل. فحظر الأسلحة يتطلب آلية مرنة ودائمة من أجل تقاسم المعلومات غير الملتبسة وإجراءات التعاون بين الدول على الصعيدين التعبوي والسياسي.

١١٢ - وعلى أن سوء الاتصالات فيما بين الدول يؤدي إلى أن يمكن سوء الفهم وانعدام الثقة. وفيما ينتظر الفريق تطبيع العلاقات الدبلوماسية، فهو يرى ضرورة وجود ممثل، على الأقل من مستوى مكتب اتصال أو قائم بالأعمال في عواصم تلك البلدان وهي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبوروندي حيث لا يوجد هذا التمثيل.

١١٣ - وبوسع تلك هذه الحكومات أيضا أن تلجأ إلى اتباع نظام المبعوثين الخاصين المعنيين بالقضايا الحساسة الذين يتصدون إما لمعالجة انتهاكات الحظر أو للمشاكل المهمة الأخرى التي تجسد المصالح المشتركة.

باء - التوصيات

١١٤ - يوصي الفريق بما يلي:

- (أ) الإبقاء على نظام الجزاءات القائم حاليا حتى فيما بعد الفترة الانتخابية؛
- (ب) اعتماد السبل الكافية لكي تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يلي:
 - ١' الانتشار على الحدود وفي مطارات جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم هياكل الجمارك الوطنية القائمة بالفعل؛
 - ٢' رصد المجال الجوي وأنشطة المطارات.
- (ج) تعزيز نظم التتبع بالنسبة لجميع الموارد الطبيعية المهمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتطويرها في ظل توجيه من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبمشاركة من

جانب كل من أوغندا ورواندا والبنك الدولي وصندوق البنك الدولي والشركاء الإقليميين ومنهم مثلاً البرنامج المتعدد الأطراف للتسريح وإعادة الإدماج ومؤتمر منطقة البحيرات الكبرى إضافة إلى المشاركين في الصناعات ذات الصلة وغيرهم من الأطراف المعنية. وينبغي أن يطلب إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقدم تقريراً على أساس منتظم إلى لجنة الجزاءات بشأن وضع وتنفيذ هذه النظم؛

(د) تطلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من منظمة الطيران المدني الدولي مساعدتها في إتاحة الخبرات التقنية اللازمة لتحسين معايير أمن الطيران الوطني.

(هـ) يقدم كل من البنك الدولي ومنظمة الطيران المدني الدولي وغيرهما من المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف المساعدة إلى الحكومة الانتقالية من أجل تطوير قدرة هيئة الطيران المدني التابعة لها.